الديون على بعض واقفيها والباقي تعهدت بايفائه مضافاً اليه فائدة بحساب ٤ في المائة في مدة خمسين سنة من اول يوليو سنة ١٨٨٠ لآخر جوليو سنة ١٩٣٠ تؤدي عنهُ سنوياً نحو مائة وثلاثة واربعين الف جنيه مصري بطريقة خصمها في اول كل سنة كدفعة تقديمية مسددة في حساب كل محول . غير ان هذا التعويض أُعتبر حقاً من حقوق الاطيان لا من حقوق الاشخاص فيتبع الاطيان اينما تكون

وقبل النهاية من موضوع الاطيان يجب التنبيه الى النخل المغروس في الاراضي فانهُ معتبر من قديم الزمن عقاراً قائماً بذاتهِ تدفع عنهُ ضرائب قائمة بذاتها ايضاً قيمتها خمسة عشر مليماً على كل نخلة في بلاد الواحات وقبلي اسوان وخمسة وعشرون مليماً في بقية انحاء القطر المصري ومجموع ما يوجد من النخل احد عشر مليوناً ستة ملايين منها من النخل المثمر الذي تدفع عنهُ ضرائب والخمسة الملايين الاخرى من النخل الصغير غير المثمر المعفى من الضرائب. ويتجدد عدّ النخل مرة كل خمس سنوات وآخر مرة كانت في سنة ١٩٠٧ الماضية

ستأتي البقية

اسباب الاحتلال البريطاني

(١)

حمل الينا البريد الكتاب المنتظر كتاب لورد كرومر وهو في مجلدين كبيرين في كل منهما ستمائة صفحة وقد قدّم لهُ مقدمة لم نرَ اوجز منها وهي في سطرين فقط قال فيها

" اني مسؤول تماماً عما في هذا الكتاب وليس لهُ اقل صفة رسمية "

والكتاب يمتلك قارئهُ حتى يصعب عليهِ ان يتركهُ بعد ان يشرع في مطالعتهِ. وطبعهُ واضح جداً فلا يتعب العين وعبارتهُ على غاية السهولة الاّ حيث يذكر جناب اللورد رأيهُ السياسي او الفلسفي او الاجتماعي فيعود الى انشائهِ المألوف وعبارتهِ المحكمة المسبوكة مما يتعذر تفكيكهُ او ابدال كلمة منهُ بكلمة اخرى

والفصل الاول من كتاب تمهيدي قال فيهِ

" اني ارمي في تأليف هذا الكتاب الى غرضين الاول تدوين الخبر الصحيح عن بعض الحوادث المهمة التي حدثت في مصر والسودان منذ سنة ١٨٧٦ (وقال في الحاشية انهُ وقف الكلام على كل الحوادث المهمة التي حدثت في مصر من سنة ١٨٧٦ الى حين وفاة

توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وعن تاريخ السودان الى آخر سنة ١٨٩٧ ما الكلام على الحوادث المصرية التي حدثت في عهد جناب الخديوي الحالي فيرى انهُ لم يحن الوقت للكتابة عنها كما كتب عن تلك

والغرض الثاني ايضاح النتائج التي نجمت للقطر المصري من الاحتلال البريطاني

ثم بين ان اشتغالهُ بالمهام المصرية مهد لهُ السبيل بنوع خاص لتأليف فصول في تاريخ مصر فانهُ وقف على امور القطر المصري من اوائل سنة ١٨٧٧ الى اواسط سنة ١٨٨٠ ومن اواسط سنة ١٨٨٣ الى الوقت الحاضر ولم يكتفِ بالوقوف على الامور العمومية التي يباح الوقوف عليها لكل احد بل وقف ايضاً على السجلات والاسانيد والاوراق الرسمية في وزارة الخارجية الانكليزية وفي وزارة الخارجية المصرية وكان لهُ اتصال تام بكل الرجال الذين لهم شأن يذكر في الشؤون المصرية مدة السنين التي كتب عنها ولذلك توفر لهُ من وسائل الوقوف على الحقائق ولتقريرها ما لم يتوفر لغيره

وقال ان تقرير الحقائق من اهم الامور واستشهد بالسر ارثر هلبس الذي قال "ان نصف شرور العالم ناتج عن عدم التدقيق في الرواية" . وهو مثل قول العرب وما آفة الاخبار الا رواتها . وافاض في هذا الموضوع وبيّن ان اختباره لا يحمله على الثقة الكبيرة باقوال المؤرخين ولكن الحقائق قلما تخفى والغالب ان الايام تبينها والجمهور يطلع عليها ولو بعد زمان طويل . ويصعب على الانكليز المقيمين في بلادهم ان يعرفوا حقيقة ما يجري في البلدان الشرقية لانهم يقيسون احوالها باحوال بلادهم فيخطئون . والذين يعرفون حقيقة الاحوال قليل عددهم ولبعضهم آراء شخصية يميلون الى تأييدها او مقاصد خصوصية يرمون اليها والذين يستطيعون ان يقولوا القول الصحيح الخالي من الغرض يشتغلون مراكز سياسية تضطرهم الى الصمت ولذلك يتعذر احياناً الوقوف على حقائق الامور . واذا عرف الجمهور حقيقة النتائج بنوع عام فقد لا يعرف حقيقة تفاصيلها لاسيما وانهُ يهتم بما يحرك العواطف فيعلي اقدار الذين يأتونهُ من ابواب يرغب فيها ولو لم يكونوا اهلاً لذلك

وشكا جناب المورد مما تشكو منهُ دواماً وهو انتصار الباطل على الحق والكذب على الصدق رغماً عن قيام انصار الحقيقة وانتصارهم لما كان اوهام العامة واكاذيبهم تنمو حول الحقيقة وتخنقها كما يخنق الشرك الزرع فيأتي المؤرخ ويدون الامر المشهور المتعارف ولو كان باطلاً

ثم انتقل في كلمته الى الكلام على الاحتلال البريطاني فأورد كلام المستر كايف الذي اتى مصر في اوائل سنة ١٨٧٦ لتفحص احوالها المالية حيث قال

" ان مصر الآن في دور الانتقال فهي تشكو من عيوب النظام القديم الذي تحاول الخروج منهُ وعيوب النظام الجديد الذي تحاول الدخول فيهِ . تشكو من العيوب الشائعة في الشرق وهي الجهل وخراب الذمة والاسراف والتبذير العيوب التي اوصلت تركيا الى حافة الخراب وتشكو في الوقت نفسهِ من كثرة النفقات التي انفقت من غير ثمرٍ لاجل اقتباس تمدن الشرق "

ثم قال ان غرضهُ في الفصول التالية الاخبار عن الوسائل التي اتخذت بعد ذلك لمداواة العلة التي اشار اليها المستر كايف . ومصر ليست البلاد الوحيدة التي وصلت الى حافة الخراب باهمال قوانين الاقتصاد وسوء الادارة في اموال حكومتها ولا هي البلاد الوحيدة التي خص اعيانها واصحاب السطوة فيها بامتيازات تضر بمصالح الجمهور من سكانها ولا هي البلاد الوحيدة التي اهملت فيها مبادئ العدل . وقد تختلف احوالها عن احوال غيرها من البلدان الشرقية من بعض الجزئيات ولكن العموميات متشابهة . وأطال في هذا البحث وفي الاسباب التي اضطرت بريطانيا ان تهتم باصلاح مصر من غير ان تتعرض الى تغيير جوهري في شؤون الحكومة المصرية

والفصل الثاني هو الفصل الاول حقيقة من هذا الكتاب وقد افتتحهُ بقولهِ ان اصل المسألة المصرية مالي فلما توفي سعيد باشا سنة ٨٦٣ كان دين الحكومة المصرية ٣٢٩٣٠٠٠٠ جنيه وخلفهُ اسمعيل باشا ابن ابرهيم باشا الشهير فاوصل الدين سنة ١٨٧٦ الى ٦٨١١٠٠٠٠ جنيه هذا هو الدين الذي كان مضمونًا بضمانات ما وقولهُ دين سائر يبلغ نحو ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فكأنهُ زاد الدين المصري سبعة ملايين جنيه سنويًا منذ توليد الى تلك السنة . واذا اخرجنا ١٦ مليونًا من هذا الدين أُنفقت على ترعة السويس فالباقي كلهُ بذر تبذيرًا لان اموال الضرائب في هذه المدة كلها بلغت نحو ٩٤ مليونًا من الجنيهات ونفقات الحكومة الحقيقية او التي منها فائدة حقيقية بلغت ٩٧ مليونًا من الجنيهات فلم يتفق من دين اسمعيل باشا كلهِ على مصالح القطر سوى اربعة ملايين من الجنيهات

والذين رأوا التبذير الذي كان ضاربًا اطنابهُ حينئذٍ علموا ان لا بد من افلاس الحكومة عاجلاً او آجلاً . وعزت الاموال في اواخر سنة ١٨٧٥ واوائل سنة ٨٧٦ حتى صارت تؤخذ بفوائد باهظة جدًّا

وفي الثامن من ابريل سنة ١٨٧٦ وقع ما لا بدَّ منهُ وتوقفت خزينة الحكومة المصرية عن ايفاء ما يطلب منها

وجرى الكلام قبل ذلك على انشاء بنك مصري وطني تحت مراقبة ثلاثة من الاوربيين فرضيت كل من فرنسا وايطاليا ان تعين رجلاً منها واما انكلترا فلم تشأ ان تتداخل في شؤون مصر الداخلية وابت ان تعين رجلاً منها فسقط ذلك المشروع ثم اعيد على وجه آخر وهو ان الخديوي اصدر امرًا عاليًا في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء قومسيون صندوق الدين وحسب اعضاء هذا القومسيون نوبار عن اصحاب الدين ثم اصدر امرًا آخر في ٧ مايو لتوحيد الديون المصرية وكانت قد بلغت ٩١ مليونًا من الجنيهات وكان اعضاء ذلك القومسيون المسيو ده بلير عن فرنسا وفون كزمر عن النمسا والمسيو بارافلي عن ايطاليا وابت انكلترا ان تعين مندوبًا عنها ولم ترضها شروط الامر العالي فبعثت الى مصر بالمستر غوشن (الذي صار لورد غوشن) لكي يسعى في تعديل تلك الشروط تعديلاً يرضاهُ المدايونون او الذين يدهم سندات الدين

فجاء المستر غوشن الى مصر وجاء معهُ المسيو جوبر من قبل فرنسا ودبروا امر الدين مع الحكومة المصرية ولكن المسألة المالية لا تحل بتدابير مثل هذه بل لا بد لحلها من ان تنظم ادارة البلاد المالية حتى يزيد ايراد الحكومة وتبقى نفقاتها ضمن دائرة الاعتدال ولذلك قرر القرار على المراقبة الثنائية اي على تعيين مراقبين واحد لمراقبة الايرادات وواحد لمراقبة المصروفات وقر القرار ايضًا على ان سكة الحديد وميناء الاسكندرية يديرهما مجلس مؤلف من اثنين من الانكليز واثنين من المصريين وواحد من الفرنسويين لان ايراداتهما حينئذ لا يفيد فائدة الدين الممتاز

وعين المستر رومين مراقبًا عامًّا للايرادات والبارون ده مالاره مراقبًا عموميًّا للمصروفات وعين الجنرال مربوت رئيسًا لمجلس سكة الحديد الا ان لورد دربي وزير الخارجية الانكليزية كتب الى اللورد لفيان الذي كان حينئذٍ وكيلاً سياسيًّا لدولته في مصر يقول لهُ يخبر الخديوي ان الحكومة الانكليزية لا تحسب مسؤولة عن هذه التعيينات ولا تعترض عليها

وفي ذلك الوقت طلب الخديوي من لورد غوشن ان يختار لهُ رجلاً انكليزيًّا لقومسيون صندوق الدين المصري فاستشار اللورد غوشن السر لويس ملت فاشار عليهِ باختيار لورد كرومر وكان اسمهُ حينئذٍ بارنج . قال لورد كرومر في كتابهِ "وعرض عليَّ لورد غوشن هذه الوظيفة فقبلتها ودخلت مصر في ٣ مارس سنة ١٨٧٧" اي منذ ثلاثين سنة وفي مثل اليوم الذي ظهر فيهِ كتابهُ هذا . وكان محمد علي قد استخدم بعض الاوربيين في مصالح الحكومة واكثر من استخدام الفرنسويين لكي يقاوم بهم الانكليز من اجل توازن القوى . ولفاطر

الاوربيون الى مصر في عهد سعيد باشا والتفّوا حول اسمعيل باشا وكثيرون منهم اتّفقوا جاؤوا للكسب باية حيلة كانت فساءت بهم سمعة الاوربيين جدًّا. واعتقد اسمعيل باشا ان كل الاوربيين جاؤوا للكسب على حدٍّ سوى وانهُ يستطيع ان يستخدمهم كلهم ولا غرابة في ذلك نظرًا الى نوع الناس الذين التفوا حولهُ. لكن الرجال الذين انتظموا في خدمة الحكومة على اثر مجيء لورد غوشن كانوا من طراز آخر غير ما اعتاد اسمعيل باشا ان يرى حولهُ وان كانوا مثل غيرهم من الموظفين في انكلترا وفرنسا. ومن رأي لورد كرومر انهُ لو اعتمد اسمعيل باشا على اولئك الرجال واستمان برائهم في تدبير امور البلاد لبقي على سدة الخديوية الى حين وفاتهِ ولكن يظهر انهُ تعذر عليهِ ذلك فخلع كما سيجيء

لما انشئ صندوق الدين كانت المالية المصرية في حالة الفوضى قال لورد كرومر ان غوشن اعتمد على الحسابات التي قدمتها لهُ الحكومة حسب دفاترها فوجد فيها ان صافي ايراد سكة الحديد ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ثم ظهر بعد حين ان صافي الايراد لا يزيد على ٦٠٠٠٠٠ جنيه وذلك لانها كانت تحسب اجرة نقل العساكر من جهة الى اخرى في جملة الايراد وهي لا تقبض منها شيئًا وكان كلما اراد احد من اعضاء العائلة الخديوية ان يسافر من جهة الى اخرى يأمر ان يعد لهُ قطار خاص فيسافر فيهِ ولا يدفع غرشًا من اجرتهِ بل يسلم ناظر المحطة رجعة فتقيد في الدفاتر في جملة الايراد وهلمَّ جرًّا

ووصف حال البلاد في ذلك الحين فقال ان الخديوي اسمعيل باشا كان قد استولى على خمس اطيان القطر المصري وجعل يزرع اكثرها بالسخرة حتى فرغ صبر الفلاحين من شدة ما قاسوا من الضيم كما فرغ صبر المدينين من نضوب موارد الايراد. فاستنبط اسمعيل باشا قانون المقابلة ويراد بهِ ان كل من يدفع عن اطيانهِ اموال ست سنوات مقدمًا دفعةً واحدة او في مدة اثنتي عشرة سنة تجعل الضريبة على اطيانهِ بعد ذلك نصف ما كانت عليهِ — حيلة لابتزاز المال لا غير لانهُ لو دفع الناس كلهم مال المقابلة وتركت الاحكام كما كانت عليهِ لما استطاعت الحكومة ان تخفض غرشًا واحدًا من الضرائب

ثم وصف انواع الضرائب والمغارم التي كانت ملقاة على عاتق الاهلين حينئذٍ وطرق التحيل على ابتزاز الاموال من الناس حتى بعد تعيين قومسيون صندوق الدين ومن امثلة ذلك ان ايرادات الجمارك كانت من جملة ما رهن لصندوق الدين فرأى القومسيون بعد قليل ان ايراد جمرك السويس قد قلَّ كثيرًا عما كان عليهِ قبلاً وبحث عن مأمور الجمرك الذي كان فيهِ اولاً فلم يجدهُ وطالب الحكومة بهِ فتجاهلت امرهُ وبعد اخذ وعطاء مدة طويلة

امرَ صندوق الدين على انهُ لا بد من احضار الامور المذكورة حيًّا او ميتًا فاضطرت الحكومة ان تحضرهُ فسألهُ صندوق الدين عن قصتهِ فقال انهُ أُمر ان يورد ايراد الجمرك للخديوي رأسًا ولما تأخر عن ذلك قبض عليهِ وابعد الى اقصى بلاد السودان ولو لم يطلبهُ القومسيون لقضى عليهِ هناك

وكان على الحكومة ان تدفع رواتب مستخدميها وترفي فوائد ديونها وتدفع للتجار والمقاولين مبالغ طائلة عن بضائع اشترتها منهم او اعمال عملوها لها فتجمع الضرائب والمغارم بالشدة والعنف ولا تستطيع ان تقوم بكل ما يطلب منها لفداحة الفوائد فاخرت دفع رواتب المستخدمين

وجاء فيضان سنة ١٨٧٨ دون المطلوب فظهر تأثيرهُ على الحصد سنة ١٨٧٨ وضربت المجاعة اطنابها في الوجه القبلي وبلغ الضيق والعسر اشدهما في صيف تلك السنة وكان القسط المطلوب ايفاؤهُ في اول مايو من فائدة الدين ليوفي جنيه ولم يكن في صندوق الدين من هذا المبلغ في ٢٥ مارس سوى نصف مليون جنيه وارتأى اعضاء صندوق الدين ان يؤخروا دفع ذلك القسط ولكن الناس في فرنسا كانوا يقولون ان عند الخديوي اموالاً طائلة وقد اخفاها ويستطيع ان يوفي منها كل الفوائد اذا اراد

ولهذا القول سبب وهو ان الخديوي كان قد قبض من الحكومة الانكليزية اربعة ملايين من الجنيهات ثمن اسهم ترعة السويس وقبض ايضًا خمسة ملايين جنيه من فرنسا دينًا فاخلفت هذه الاموال كلها في سنة واحدة واخفق سعيها ايراد تلك السنة من غير ان تدفع الحكومة فائدة الدين او تدفع اجور المستخدمين . وكتبت النزالة الفرنسوية في الاسكندرية الى المسيو ودنجتون الذي كان وزيرًا للخارجية في فرنسا تقول لهُ ان احصاءات الجمارك المصرية تدل على ان جانبًا كبيرًا من النقود لا يزال في القطر المصري . ولذلك ابت فرنسا ان تسلم بتأخير دفع القسط المستحق من فائدة الدين وقال سفيرها في انكلترا للورد دربي وزير الخارجية حينئذٍ ان الخديوي يستطيع ان يدفع الكوبون اذا اراد وطلب المسيو ودنجتون من انكلترا ان تساعدهُ في الاصرار على دفع الكوبون الذي يستحق في اول مايو

وكانت انكلترا قد رفضت من اول الامر ان تتعرض للشؤون المصرية او تدافع عن حقوق المدايينين بل اظهرت من اول الامر انها تنصر الفلاحين على المدايينين . والحكومة الانكليزية تحتقر رعاياها دائمًا انهم اذا دينوا اموالهم في البلدان الاخرى فهم يضلون ذلك على مسؤوليتهم ولا يمكنهم ان يتحدوا طلبًا لتحمي مصالحهم بالقوة اما حينئذٍ فاضطرت

ان تجاري فرنسا وتساعدها في حماية مصالح الماليين لكي تساعدها فرنسا في مؤتمر برلين . وشدت الحكومتان في طلب القسط المستحق واستخدمت الحكومة المصرية اقوى رجالها واقلهم شفقة فجمعوا المال بالعنف من الاهالي واضطر الفلاحون ان يبيعوا اردب القمح بخمسين غرشاً اي ان يأخذوا خمسين غرشاً فقط على ثمن الاردب ويسلموه بعد شهر مع ان ثمنه كان حينئذٍ ١٢٠ غرشاً واضطرت السلطة ان تبيع حلاها لايفاء الاموال المطلوبة. الا ان ايفاء ذلك القسط لم يتم مقدوراً بل اخره شهوراً كما سيجيء

القطر المصري

وارتقاؤه في عشر سنوات

ان من ينكر ارتقاء القطر المصري ماديًّا وادبيًّا وازدياد هذا الارتقاء سنة بعد سنة كمن ينكر نور الشمس في رائعة النهار . ولا يقدم على ذلك الا من يتجر بالانكار ولا منة منه او من يلقي الكلام على عواهنه ولا يحسب انه يطالب بالدليل

ويستدل على ارتقاء البلاد بامور كثيرة اخصها ميزانية الحكومة فانها اذا زاد دخلها من غير ان تضرب على الاهالي ضرائب جديدة دل ذلك على زيادة دخلهم ثم اذا زادت نفقاتها على ما يرقيهم ماديًّا وادبيًّا لزمنا ان نستنتج ان ارتقاءهم المادي والادبي زادا ايضاً والا فهم ممن تضيع وسائل الرقي فيهم

وقد نشرت الحكومة المصرية الآن خلاصة حسابها عن العام الماضي فقابلناها بخلاصة حسابها عن عام ١٨٩٧ فاذا الزيادة في الدخل والنفقات بالغة مبلغاً عظيماً كما ترى من الجدول التالي

	١٨٩٧	١٩٠٧
الايرادات	١١٠٩٢٠٠٠	١٦٣٦٧٨١٨
المصروفات	١٠٦٥٩٠٠٠	١٤٢٨٠٤١٣
زيادة الايرادات	٠٤٣٣٠٠٠	٠٢٠٨٧٤٠٥

فالايرادات زادت في عشر سنوات اكثر من خمسة ملايين من الجنيهات او نحو خمسين في المئة والمصروفات زادت ثلاثة ملايين ونحو ستمائة الف جنيه او نحو ٣٦ في المئة